Document: EB 2013/110/R.8
Agenda: 6(a)(ii)
Date: 29 November 2013
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثمانين

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Fabrizio Felloni
القائم بالأعمال
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2361 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: f.felloni@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10–12 ديسمبر/كانون الأول 2013

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثمانين

1- يغطي هذا التقرير المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها الثمانين المنعقدة في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

2- حضر هذه الدورة أعضاء اللجنة من ألمانيا، فنلندا، الهند، إندونيسيا، اليابان، المكسيك، النرويج. كما حضرها أيضا مراقبون من الصين وفرنسا. وانضم إلى اللجنة لاحقاً: سكرتير الصندوق؛ ومدير شعبة الموارد البشرية في الصندوق؛ والقائم بأعمال مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وكبير مدراء الحافظة في دائرة إدارة البرامج في الصندوق.

اعتماد جدول الأعمال

3- تضمن جدول الأعمال المؤقت البنود التالية للمناقشة: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) محاضر الدورتين الثامنة والسبعين والتاسعة والسبعين للجنة التقييم؛ (4) تعديل إجراءات اختيار وتعيين مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق الواردة في سياسة التقييم في الصندوق؛ (5) جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2014؛ (6) مسائل أخرى.

4- نظرت اللجنة في جدول الأعمال ووافقت عليه بعد إدراج بندين تحت مسائل أخرى، وهما مناقشة ما يلي: (1) الزيارة القطرية لعام 2014؛ و(2) الأطر المنطقية.

محاضر الدورتين الثامنة والسبعين والتاسعة والسبعين للجنة التقييم

5- تم تبني محاضر الدورتين الثامنة والسبعين والتاسعة والسبعين للجنة التقييم بدون أية تعديلات.

6- وتم السعي للوصول إلى إيضاح يتعلق بالفروقات البسيطة بين تقرير رئيس اللجنة إلى المجلس التنفيذي ومحاضر الدورة. وأُشير إلى أن المحاضر تميل عادة إلى احتواء قدر أكبر من التفاصيل. **وطلب أعضاء اللجنة أن تنعكس جميع المداولات في تقرير رئيس اللجنة المقدم إلى المجلس التنفيذي، وأن تكون التقارير والمحاضر واضحة ودقيقة في عكس المداولات، مع بذل كل جهد ممكن لتجنب سوء التفسير.**

7- وبالإجابة على طلب حول إيضاح إمكانية عقد **اجتماع مشترك للجنة التقييم ولجنة مراجعة الحسابات،** أعلمت اللجنة بأنه قد تم استشارة مكتب المستشار العام الذي نصح بأن عقد اجتماع رسمي للجنتين يتطلب موافقة المجلس التنفيذي. وأشار الأعضاء إلى أنهم لم يقصدوا خلق طريقة جديدة من طرائق الاجتماعات، كذلك فقد تم الإيضاح أن رئيسي اللجنتين وأعضائهما يرحبون بحضور أعضاء اللجنتين لاجتماعات بعضهما بعضا. **وستتشاطر الأمانة العامة نصيحة مكتب المستشار العام مع أعضاء اللجنة.**

جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2014

8- نظرت اللجنة في جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2014. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه، وبعد مناقشات مع دائرة إدارة البرامج، سيتم شطب البند 2 الخاص بالنتائج المنبثقة عن التقييم المؤسسي لسياسة تمويل المنح في الصندوق من جدول أعمال الدورة الثامنة والثمانين لضمان إفساح فرصة لإدارة

الصندوق للتعليق على مسودة التقرير قبل عرض النتائج الناشئة. علاوة على ذلك، واعتماداً على الجدول الزمني النهائي لاجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، فقد تبرز الحاجة لتقريب استعراض موجز التقييم الخاص بانخراط الصندوق مع البلدان متوسطة الدخل وذلك لضمان أن تنظر فيه هيئة المشاورات في الوقت المناسب قبل مداولاتها عن هذا الموضوع خلال مشاورات التجديد العاشر للموارد. كذلك فقد أُعلم أعضاء اللجنة بأنه قد يكون من المطلوب عقد دورة أو دورات إضافية للجنة للنظر في تعيين مدير مكتب التقييم المستقل.

9- وتم التأكيد مجدداً على أهمية وجود لجنة تقييم نشطة، وتقدم بعض الأعضاء باقتراحات لبنود إضافية للنظر فيها على جدول الأعمال لعام 2014، بما في ذلك استراتيجية الصندوق بشأن القطاع الخاص، والسياسات التمويلية في الصندوق، ومساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وانخراط الصندوق في جدول أعمال ما بعد عام 2015. ونظراً لما يمكن أن يخّلف هذا من أثر على برنامج العمل المستقبلي للمكتب، فقد أُقترح، وبالنسبة للعام القادم، وجوب النظر في برنامج عمل مكتب التقييم وبرنامج عمل لجنة التقييم في الدورة نفسها. وبهذا الصدد، استذكر مكتب التقييم المستقل أنه، ووفقاً لاختصاصات اللجنة ونظامها الداخلي، ركزت جداول أعمال اللجنة على مناقشة التقارير والوثائق ذات الصلة بالتقييم، علاوة على استعراض السياسات الجديدة والتي يمكن فيها استقاء الدروس من التقييمات السابقة قبل عرضها على المجلس التنفيذي عوضاً عن التطرق للقضايا الأوسع على أساس عرضي. كذلك استذكر مكتب التقييم أيضاً بأنه يعمل ضمن ميزانية مقلصة، ولهذا السبب توفر الموارد يجب ألا يغيب عن أذهاننا. علاوة على ذلك، فقد رحبت إدارة الصندوق بالفرصة لحوار ثنائي في حال رغب الأعضاء في إعادة النظر في مواقفهم فيما يتعلق باستراتيجية القطاع الخاص في الصندوق، وأشارت إلى أنه من الممكن إعداد موجز لأثر الصندوق منذ عام 2001 وانخراطه في جدول أعمال ما بعد عام 2015 وعرضه على لجنة التقييم للعلم في دورة قادمة.

10- وفي الختام، تبنت اللجنة جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2014، بعد تعديله لشطب البند 2 من جدول أعمال الدورة الثانية والثمانين، وأخذت علما باحتمال تنظيم اجتماعات إضافية خلال العام بما يتماشى مع مسؤولياتها والمهمة المنوطة بها، مع الآخذ بعين الاعتبار التبعات المالية.

تعديل إجراءات اختيار وتعيين مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق الواردة في سياسة التقييم في الصندوق

11- نظرت لجنة التقييم في تعديل إجراءات اختيار وتعيين مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق الواردة في سياسة التقييم في الصندوق وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها. **وقد صادقت اللجنة على النص المقترح للمقطع الخاص بإجراءات اختيار وتعيين مدير مكتب التقييم في الصندوق الوارد في سياسة التقييم كما هو معروض، ووافقت على توصية المجلس التنفيذي بالموافقة عليها.**

12- وقد جرت مناقشة مستفيضة للتعديلات المقترحة على الفقرتين 64 و82 المتعلقتين بالإجراءات الخاصة بمعالجة الإجراءات التصحيحية والتأديبية بعد التحقيقات الخاصة بالنزاهة، سواء مع مدير مكتب التقييم المستقل أو أحد موظفيه. ووافق جميع أعضاء اللجنة على أن هذه القضية قضية هامة وتحتاج لمعالجة،

وفي حين رغب بعض الأعضاء في رفع اقتراح للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول بهذا الشأن، طلب أعضاء آخرون المزيد من الوقت للسماح لهم بالتشاور مع عواصم بلدانهم. كذلك فقد أشار بعض الأعضاء أيضاً إلى الحصول على معلومات عن أفضل الممارسات المتبعة في مكاتب التقييم المستقلة الأخرى في المؤسسات المالية الدولية سيساعد في مجرى المداولات.

13- **وفي الختام، وافقت لجنة التقييم على التعديلات المدخلة على الفقرتين 64 و82 من سياسة التقييم المعدلة في الصندوق، مع الآخذ بعين الاعتبار الشواغل التي أثارها مكتب التقييم المستقل والتي ستنظر فيها اللجنة في دورتها الثانية والثمانين في مارس/آذار 2014 مما يسمح لأعضائها بالوقت الكافي للتشاور مع عواصم بلدانهم. وفي أعقاب مثل هذا الاستعراض، ستعرض لجنة التقييم في أبريل/نيسان 2014، مقترحاً نهائياً على المجلس التنفيذي لتعديل الفقرتين 64 و82 كما هو ملائم، قبل تعيين المدير الجديد للمكتب.**

14- وفيما يتعلق بالتبعات المالية لعملية التعيين، تم إيضاح أن مكتب التقييم المستقل هو من سيتحمل هذه التكاليف. وأشار عدد من الأعضاء إلى أنهم لا يحبذون رؤية أية زيادة على الميزانية المعروضة لمكتب التقييم المستقل وأنهم يفضلون استيعاب هذه التكاليف في مظروف الميزانية القائمة من خلال تحديد بعض الأنشطة التي يمكن تأجيلها إلى عام 2015. وتم إيضاح أن الأثر المالي يعتمد أيضا على قرار فريق البحث فيما لو أراد إشراك شركة تعيين متخصصة أم لا. **وطلبت اللجنة من مكتب التقييم المستقل أن يعرض عليها في دورتها القادمة بعض التعديلات الممكنة على الميزانية لاستيعاب التكاليف ذات الصلة بتعيين مدير مكتب التقييم المستقل مع الآخذ بعين الاعتبار المدخل الذي تقدم به أعضاء اللجنة.**

مسائل أخرى

15- **أشار رئيس اللجنة إلى أنه، وفي أعقاب المناقشات التي جرت في اجتماع غير رسمي عُقد في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، وافقت اللجنة على التخلي عن فكرة إعداد تقرير سنوي واحد للجنة التقييم.**

16- وفيما يتعلق **بالزيارة القطرية لعام 2014**، طلب بعض الأعضاء إيضاحات عن دور لجنة التقييم في اختيار وجهة الزيارة، وعبروا عن رغبتهم في أن تكون العملية شفافة وتشاركية، مشيرين إلى أنهم سيرحبون بإتاحة الفرصة لهم لتوفير وجهات نظرهم. وطلب الأعضاء إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً وللدول الهشة عند اختيار بلد الزيارة. كما تم الاتفاق على تسجيل وجهات النظر هذه في تقرير رئيس اللجنة المرفوع إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه. كذلك طلبت اللجنة أيضاً من سكرتير الصندوق نقل وجهات نظرها للاجتماع القادم للمنسقين والأصدقاء حيث ستتم مناقشة الزيارة القطرية لعام 2014.

17- وفيما يتعلق **بالأطر المنطقية**، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن هذه القضية ستكون نقطة نقاش عند الإعداد لدليل التقييم المعدل، وبخاصة فيما يتعلق بتطبيق نظرية التعقيد وكيف يمكن لها أن تؤثر على التقييمات، وتقدير الفعالية والأُثر، وتقدير السببية والعزو. وعبر أحد الأعضاء عن تقديره لحلقة العمل المعنونة FailFair التي كانت نظرية التعقيد من بين القضايا التي نوقشت فيها، وطلب تشاطر أي معلومات إضافية في حال توفرها مع أعضاء لجنة التقييم.